الأمم المتحدة

S/2003/1188

مجلس الأمن

Distr.: General
22 December 2003
Arabic
Original: English

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، يحيل بها التقرير المتعلق بأنشطة الفريق العامل المخصص.

301203 301203 03-67088 (A)

رسالة مؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها

نيابة عن الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير المتعلق بأنشطة الفريق العامل المخصص (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها على أعضاء مجلس الأمن وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) إسماعيل **غاسبار مارتز**
رئيس الفريق العامل المخصص

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها

تقرير عن أنشطة الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها

مقدمة

كان برنامج عمل الفريق العامل المخصص في الفترة المستعرضة، على نحو ما وضعته الرئاسة الأنغولية، قائما على ما يلي:

(أ) التوصيات الصادرة عن جلسة مجلس الأمن العلنية المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بشأن الحالة في أفريقيا؛

(ب) المقترحات التي قدمها الفريق العامل المخصص تحت رئاسة موريشيوس والواردة في الوثيقتين S/2002/979 و S/2002/1352؛

(ج) صلاحيات الفريق العامل المخصص الواردة في الوثيقة S/2002/207.

الولاية

لعل أعضاء المجلس يذكرون الولاية التالية التي أنيطت بالفريق العامل المخصص في إطار الصلاحيات الواردة في الوثيقة S/2002/207:

(أ) رصد تنفيذ التوصيات الواردة في البيان الرئاسي S/PRST/2002/2 والبيانات الرئاسية السابقة والقرارات المتعلقة بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها؛

(ب) اقتراح توصيات بشأن تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تعالج مسألة الصراعات؛

(ج) القيام بصفة خاصة بدراسة المسائل الإقليمية والمسائل التي لا تخلو منها الصراعات والتي لها تأثير على عمل المجلس في مجال منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها؛

(د) اقتراح توصيات على مجلس الأمن لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات وحلها.

أهم الأنشطة التي اضطلع بها الفريق العامل المخصص

وفقا للجدول الزمني للعمل الذي وُضع في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ركزت أنشطة الفريق العامل المخصص على تحقيق الأهداف العامة التالية:

(أ) تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

(ب) تشجيع بناء الثقة في المناطق الأفريقية المتأثرة بالصراعات؛

(ج) تعزيز دور مجلس الأمن في منع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها؛

(د) تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا.

التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي

في إطار التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كفل الفريق العامل المخصص أن تظل مسألة غينيا - بيساو قيد الاستعراض الفعلي في جدول أعماله وكذلك في جدول أعمال مجلس الأمن، تنفيذا لتوصيات الفريق العامل الواردة في الوثيقة S/2002/979.

وفي هذا الصدد، عزز الفريق العامل المخصص علاقة العمل والتنسيق مع الفريق الاستشاري المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي ترأسه جنوب أفريقيا. وبالمثل، أقام الفريق العامل المخصص أيضا اتصالات وبذل جهودا للتنسيق مع الفريق الاستشاري المعني ببوروندي الذي أنشئ حديثا؛ وهو أيضا تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتترأسه جنوب أفريقيا.

وبناء على ذلك، عقد الفريق العامل المخصص اجتماعين مشتركين مع الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو ومجموعة أصدقاء غينيا - بيساو (برئاسة غامبيا)، قبل عقد مجلس الأمن لجلستين بشأن غينيا - بيساو. وقد شارك في الاجتماعين ديفيد ستيفن، ممثل الأمين العام، وألبيريك كاكو، رئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، ومنسق الأمم المتحدة المقيم في غينيا - بيساو.

ويتمثل الموقف الثابت الذي يقفه الفريق العامل المخصص بشأن مسألة غينيا - بيساو في ضرورة أن يعيد ذلك البلد إرساء النظام الدستوري من خلال تنظيم انتخابات

تشريعية، وفي الوقت ذاته، ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات عاجلة للاستثمار في العملية الانتخابية في غينيا – بيساو.

وكان هذا الموقف بمثابة إعادة تأكيد لنهج الشراكة الذي أيده المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على نحو ما وضعه فريقه الاستشاري المعني بغينيا – بيساو. وعلى أساس ذلك النهج، يُنتظر من المجتمع الدولي أن يقدم مساعدة عاجلة للبلد، وبالمقابل، يُنتظر من السلطات أن تتخذ تدابير لتعزيز سيادة القانون وكفالة الاستقرار السياسي.

وبصفته رئيس الفريق العامل المخصص، شارك الممثل الدائم لأنغولا شخصيا أو عيَّن من يمثله في الاجتماعات وحلقات الائتمار بواسطة الفيديو مع ممثلي مؤسسات بريتون وودز التي عقدها الفريق الاستشاري التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وتحت رئاسة أنغولا لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قام الفريق العامل المخصص بدور محوري في عقد الجلسة الخاصة لمجلس الأمن بشأن غينيا – بيساو في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ التي ترأسها السيد جاو برناردو دي ميراندا، وزير خارجية أنغولا، واستمع خلالها المجلس إلى وفد هام برئاسة سعادة السيد هنريكي بيريرا روزا، رئيس غينيا – بيساو.

والجهود المذكورة أعلاه التي بذلها الفريق العامل المخصص أشار إليها الأمين العام في تقريره المقدم مؤخرا عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، حيث قال: ”يثلج صدري العمل الذي يقوم به كل من الفريق العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، التابع لمجلس الأمن، والفريق الاستشاري المخصص لغينيا – بيساو والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجموعة أصدقاء غينيا – بيساو“ (S/2003/1157، الفقرة ٣٠).

وما انفك الفريق العامل المخصص يدعو إلى توسيع تجارب التعاون الحالية بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في حالة غينيا – بيساو لتشمل غيرها من حالات ما بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، وجه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدعوة إلى رئيس الفريق العامل المخصص للمشاركة في بعثة إلى بوروندي خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وعيَّن رئيس الفريق العامل المخصص ممثلا للمشاركة في البعثة.

بعثات مجلس الأمن إلى أفريقيا

وفقا لاقتراحات الفريق العامل المخصص من أجل التفاعل المنتظم بين مجلس الأمن والبلدان والمناطق دون الإقليمية في أفريقيا لاستكشاف النُهج اللازمة لإيجاد حلول دائمة لحالات الصراع، فضلا عن تعزيز بناء السلام والوفاء باحتياجات الإعمار والإصلاح بعد انتهاء الصراع في تلك البلدان والمناطق، ساهم الفريق العامل المخصص في قرارات مجلس الأمن بشأن إيفاد البعثات وشارك بنشاط في الأعمال التحضيرية لبعثات مجلس الأمن التي تم إيفادها خلال الفترة المستعرضة، إلى منطقة أفريقيا الوسطى في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، فضلا عن البعثة المشتركة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى غينيا - بيساو في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

منع نشوب الصراعات وحلها

ظل جدول أعمال الفريق العامل في الفترة المشمولة بالاستعراض يشدد على الحاجة إلى قيام مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا بإعطاء زخم إضافي لعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال تعزيز دور الأمم المتحدة وتشجيع الأطراف على التقيد بالتزاماتها.

وفي هذا الصدد، عقد الفريق العامل المخصص اجتماعا في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ للنظر في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد شدد الاجتماع على ضرورة التزام مجلس الأمن التزاما قويا وثابتا بالحيلولة دون أن يكون للأحداث التي شهدتها منطقة إيتوري تأثير سلبي على التقدم المحرز في عملية السلام. كما لاحظ الاجتماع أن بإمكان المجتمع الدولي أن يضطلع بدور معزز وبناء عن طريق لجنة متابعة تنفيذ اتفاق سان سيتي. ومن ثم، ينبغي أن يكون مجلس الأمن مستعدا، عند الاقتضاء، لتقديم المساعدة لتلك اللجنة التي تتألف من السفراء المقيمين لدى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وممثلي الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن، فضلا عن ممثلي أنغولا وزامبيا وجنوب أفريقيا وموزامبيق وكندا وبلجيكا.

وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣، عقد مجلس الأمن برئاسة باكستان جلسة ختامية بشأن الصراعات في أفريقيا: بعثات مجلس الأمن وآليات الأمم المتحدة لتعزيز السلام والأمن. وأدلى الممثل الدائم لأنغولا بكلمة في الجلسة بوصفه رئيسا للفريق العامل المخصص. وأكد باسم الفريق أن الأفرقة العاملة المخصصة يمكن أن تكون أداة مهمة في تعزيز السلام والتصدي للأزمات التي تبتلى بها القارة الأفريقية، إذا ما استُعملت كما ينبغي. ولن يتأتى ذلك إلا بزيادة تعزيز عمل الأفرقة العاملة من خلال جعل توصياتها أوثق صلة بعمل مجلس الأمن. كما ألمح إلى أن الأفرقة العاملة ينبغي أن تنظر في إنشاء آليات للتعاون والتنسيق مع لجان

الجزاءات، إذ أن التجارب في أنغولا بينت أن فرض الجزاءات أداة مهمة في كفالة الامتثال للمعايير المقبولة دوليا وحل الصراعات. وينبغي أيضا للأفرقة العاملة أن تجعل توصياتها تتسم بطابع عملي أكبر بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. وستتوقف فعاليتها على قدرتها على التركيز على حالات محددة، وحشد الدعم الدولي وتقديم المشورة والدعم الضروريين من أجل الاستجابة في الوقت المناسب.

وعلى نحو ما هو مبين في الجدول الزمني لعمل الفريق، أولى مجلس الأمن الاهتمام اللازم لموضوع المؤتمر الدولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية، حيث عقد جلسة إحاطة بشأن الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وفي إثر تلك الجلسة، عقد الفريق العامل المخصص اجتماعا مع مجموعة عريضة من ممثلي الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن. وأجرى المشاركون نقاشا تفاعليا مع إبراهيم فال، الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى وكيلي والوبيتا، المبعوث الخاص لمفوضية الاتحاد الأفريقي في المنطقة ذاتها. وأدلى فرانسيسكو ماديرا، وزير الرئاسة للشؤون البرلمانية والديبلوماسية بموزامبيق، بملاحظات ختامية بوصفه ممثلا للاتحاد الأفريقي.

وكان الاجتماع يهدف إلى تبادل الآراء حول مختلف جوانب الأعمال التحضيرية للمؤتمر والتماس توضيحات بشأنها، فضلا عن تعبئة المجتمع الدولي لتقديم المساعدة لعملية المؤتمر. وكان ثمة اتفاق عام على الأهمية الجوهرية التي تكتسيها مساعدة المجتمع الدولي من أجل النجاح العام للمؤتمر.

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية

قام الفريق العامل المخصص، طبقا لولايته، بعدد من الإجراءات لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في مجال منع نشوب الصراعات وحلها.

وفي هذا الصدد، استُشيرت بعثة المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي في نيويورك بشأن اجتماعات الفريق وشاركت فيها. وقامت الرئاسة باتصالات في شباط/فبراير مع الإدارة السياسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي والجهاز المركزي لآلية الاتحاد الأفريقي المعني بمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها في أديس أبابا.

وفي أثناء تلك الاتصالات، عقدت الرئاسة اجتماعات مع سام إيبوك، مدير الاتحاد الأفريقي المسؤول عن السلام والأمن ، وكي-دولاي، الرئيس بالنيابة لمركز إدارة الصراعات التابع للاتحاد الأفريقي. وأعرب كلاهما عن استعداد الاتحاد الأفريقي للعمل عن كثب مع

الفريق ومجلس الأمن بشأن كل القضايا الأفريقية. وقد عمم على أعضاء الفريق برنامج العمل الإرشادي الذي وضع للجهاز المركزي ومفوضية الاتحاد الأفريقي للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بشأن مسائل السلام والأمن في أفريقيا.

وفيما يتعلق بتفاعل الفريق العامل المخصص مع المنظمات دون الإقليمية، يعتزم الفريق تنظيم جلسة لمجلس الأمن بشأن أهمية التعاون بين الأمم المتحدة وآليات السلام والأمن القائمة التابعة للمنظمات دون الإقليمية الأفريقية، وذلك بهدف وضع نُهج متكاملة في مجال منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام. كما ينوي الفريق إعطاء اهتمام أكبر لمسائل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين والإعادة إلى الوطن التي تظل قائمة كجزء من الجدول الزمني لعمله.